

بيان صحفي

موازنة ٢٠٢٠: "التمادي في الفساد والفقر الماحق"

﴿وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكاً وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمَى﴾

(مترجم)

بتاريخ ٢٠ كانون الأول ٢٠١٩ تم قبول مشروع قانون ميزانية الحكومة المركزية لعام ٢٠٢٠ في الجمعية العامة لمجلس الأمة التركي الكبير بموافقة أعضاء حزب العدالة والتنمية وحزب الحركة القومية. ويبدو منها أن هذا العام سيشهد مزيداً من الضغط والضييق في حياة العائلات، وسترتفع حالات الانتحار مقارنةً بالعام الذي قبله... والمتسبب الوحيد في هذا المسار السيئ الذي يجعل الناس يترحمون في كل عام جديد على العام الذي قبله؛ هو النظام الرأسمالي الديمقراطي الفاسد.

أيها الشعب التركي المسلم!

قبل بيان طريق الخلاص من هذه الدوامة الفاسدة؛ لا بد من بيان الخطوط العريضة المقارنة بالأرقام بين ميزانيتي عام ٢٠١٩ و عام ٢٠٢٠، آملين إدراككم بوضوح للوضع الاقتصادي الذي سيزيد من أعبائكم، ولعل ذلك يدفعكم للتحرك من أجل الحل الصحيح.

إن واردات ميزانية عام ٢٠١٩ التقديرية هي ٨٨٠,٤ مليار ليرة تركية، ونفقاتها التقديرية هي ٩٦١ مليار ليرة، بعجز مقداره حوالي ٨٠,٦ مليار ليرة تركية. لكنه في نهاية النصف الأول من عام ٢٠١٩ أي في الفترة من كانون الثاني إلى حزيران، بلغ عجز الميزانية ٧٨,٦ مليار ليرة تركية. في ميزانية عام ٢٠٢٠ تبلغ الواردات التقديرية ٩٥٦,٦ مليار ليرة، ونفقاتها التقديرية تريليون ٩٥,٥ مليار ليرة. ويتوقع الواردات من الضريبة ٧٨٤,٦ مليار ليرة، وهي تشكل ٨٢% من الواردات التقديرية. أما العجز التقديري لميزانية عام ٢٠٢٠ فيبلغ ١٣٨,٩ مليار ليرة. في عام ٢٠١٩ تم تخصيص ١١٧,٣ مليار ليرة من ميزانية الدولة لتسديد ربا الديون، ليرتفع ذلك إلى ١٣٩ مليار ليرة في عام ٢٠٢٠. وهنا يظهر بوضوح أن مبلغ الربا الذي تتعهد الدولة بتسديده عند الاستدانة يتجاوز عجز ميزانية ٢٠٢٠.

وليس عسيراً رؤية عجز الميزانية يتزايد في العام المقبل باعتبار أن الحكومة لن تصرف النظر عن تسديد ربا الديون، فالعجز يتزايد في كل عام، وتتزايد معه أعباء الضرائب التي تثقل كاهل الناس. واللافت للانتباه بشكل خاص أن قلم الضرائب يشكل القسم الأكبر من واردات الميزانية،

لذلك يتم التعبير عنها بعبارات "المتوقعة" و"التخمينية" و"التقديرية"، والإنتاج الصناعي مرهون بالخارج، وقد تحولنا من بلد الاكتفاء الذاتي إلى بلد يعتمد على الخارج حتى في المنتجات الزراعية. وهكذا لا يبقى للنظام الديمقراطي الرأسمالي القائم الذي يسخر ثرواتنا وجهودنا للدول الاستعمارية الرأسمالية من الواردات سوى ما يجمعه من الشعب من ضرائب تثقل كاهله. ولما كان هذا النظام الاقتصادي نظاما مفتوحا على كل هبة من النظام الاقتصادي الرأسمالي العالمي، فإن الدولة ستبقى محكومة على إدارتها بتنظيم قائم على التقديرات المتوقعة أو التخمينية لميزانية كل عام قادم.

أيها الشعب التركي المسلم!

إننا لسنا مجبرين على هذا المسار السيئ، لكن المؤكد أن الحكام الذين يحملونكم على هذه المعيشة الضنكى وحياة الذلة يستمدون جرأتهم من صمتكم. وقد تقدّمت لكم أحزابٌ جديدةٌ على امتداد الأعوام باعتبارها تحمل حلاً، وأقنعتكم بأن الأوضاع ستتغير إن تغير الحكام أو الأحزاب الحاكمة. وتم تقديم الأحزاب اليسارية واليمينية و(الإسلامية) على حد زعمهم باعتبارها بدائل. لكن أحزاب السلطة وإن تغيرت؛ فقد بقي النظام الديمقراطي الرأسمالي قائماً، ولم تتحسن الأوضاع، بل بقيت غارقة في مزيد من وحل الذلة والشقاء، وكل ما عمله هؤلاء القادمون إلى السلطة عبر الانتخابات الديمقراطية هو تأخير خلاصكم من هذه السفالة الماحقة. ولا ينبغي أن ننسى هنا أن التغيير الحقيقي إنما هو بالتغيير الجذري للنظام. والحل الوحيد هو التخلص تماماً من النظام الديمقراطي الرأسمالي الفاسد، وتطبيق النظام الاقتصادي الإسلامي الذي يقوم على الواردات والنفقات الفعلية الحقيقية لا التقديرية أو التخمينية، وإقامة دولة الخلافة الراشدة الثانية على منهاج النبوة. فإذا كان الأمر كذلك، فإننا ندعوكم للعمل مع حزب التحرير بقيادته السياسية المخلصة الواعية، وأن تتقدموا خطوة نحو العيش الشريف الذي يليق بكم.

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ وَعَلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَحُولُ بَيْنَ الْمَرْءِ

وَقَلْبِهِ وَأَنَّهُ إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ﴾ [الأنفال: ٢٤]

المكتب الإعلامي لحزب التحرير

في ولاية تركيا